التقرير الربع سنوي لنشاط التداول في أسواق المال الخليجية

المستثمرون الأجانب صافي بائعين في البورصات الخليجية للمرة الأولى منذ 15 فترة ربع سنوية...

كان المستثمرون الأجانب، بما في ذلك المؤسسات والأفراد، صافي بائعين في أسواق الأسهم الخليجية خلال الربع الأخير من العام 2023، إذ بلغ صافي قيمة البيع 1.3 مليار دولار أمريكي مقابل 1.6 مليار دولار أمريكي لقيمة صافي الشراء من قبل الأجانب خلال الربع الثالث من العام 2023. وجاء ذلك بعد أن كان هؤلاء المستثمرون صافي مشترين على مدار 14 ربعاً متتالياً منذ الربع الأول من العام 2020. وأظهرت البيانات ربع السنوية لأنشطة التداول في البورصات الخليجية أن جميعها سجلت الأجانب كصافي بائعين خلال هذا الربع باستثناء السعودية التي أظهرت الأجانب كصافي مشترين عند 640.3 مليون دولار أمريكي خلال الربع، مما عوض جزئياً المعدل الكلي للانخفاض. ومن بين العوامل الرئيسية التي أثرت على تدفق الأموال الأجنبية في المنطقة اتجاهات السوق الإقليمية، والاكتتابات العامة الأولية، والقضايا الجيوسياسية، والحالة الاقتصادية لكل دولة وأسعار النفط الخام.

وكان المستثمرون الأجانب هم أكبر البائعين للأسهم المدرجة في بورصة أبوظبي، إذ بلغ صافي قيمة مبيعاتهم 975.4 مليون دولار أمريكي خلال الربع مقابل 462.5 مليون دولار أمريكي لصافي قيمة عمليات الشراء في الربع السابق. وجاءت عمان في المرتبة التالية بصافي بيع بقيمة 712 مليون دولار أمريكي من قبل الأجانب، تليها كلا من بورصتي دبي والكويت بصافي بيع بقيمة 98.5 مليون دولار أمريكي و81.6 مليون دولار أمريكي، على التوالي. وكشف الاتجاه التاريخي لتداولات الأجانب في الأسهم الخليجية انخفاضاً في ربعين فقط خلال الخمسة أعوام الماضية. حيث اشترى الأجانب أعلى قيمة من الأسهم خلال الربع الأول من العام 2022 وبلغت قيمة صافي الشراء 11.0 مليار دولار أمريكي، مما يعكس زيادة حادة في الشراء بشكل رئيسي في السعودية وقطر.

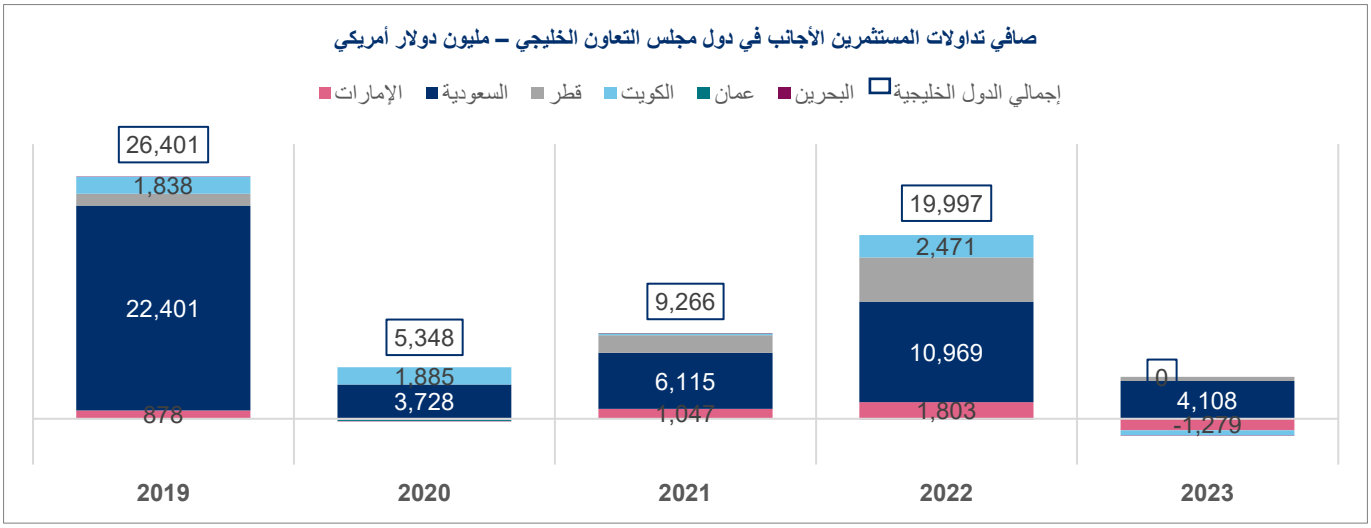

المصدر: أسواق المال الخليجية وبلومبرغ وبحوث كامكو إنفست

أما بالنسبة للاتجاه السنوي فقد احتفظ بنشاطه الإيجابي لتداولات الأجانب في البورصات الخليجية خلال العام 2023، وذلك على الرغم من تراجع إجمالي قيمة الشراء بصورة حادة خلال العام. وكان الأجانب صافي مشترين خلال العام، إذ بلغ صافي الشراء 2.0 مليار دولار أمريكي في العام 2023 مقابل 20.0 مليار دولار أمريكي صافي شراء في العام 2022، مما أدى إلى تراجع بنسبة 90 في المائة تقريباً على أساس سنوي. كما تعد هذه القيمة أيضاً من أقل مستويات صافي الشراء الإجمالي من قبل الأجانب خلال الخمسة أعوام الماضية على الأقل. وبلغ إجمالي قيمة عمليات الشراء من قبل المستثمرين الأجانب على مدى الخمسة أعوام الماضية 63.0 مليار دولار أمريكي، وكان العام 2019 هو الأكثر تميزاً بوصول قيمة صافي شراء المستثمرين الأجانب إلى 26.4 مليار دولار أمريكي.

أما بالنسبة لأنشطة التداول في كل بورصة على حدة، شهدت البورصة السعودية أعلى قيمة لصافي شراء المستثمرين الأجانب في العام 2023 والتي وصلت إلى 4.1 مليار دولار أمريكي، تليها كلا من بورصتي دبي وبورصة قطر بقيمة 1.3 مليار دولار أمريكي و0.46 مليار دولار أمريكي، على التوالي. في المقابل، سجل المتداولون الأجانب في بورصة أبوظبي أعلى قيمة لصافي البيع على مستوى البورصات الخليجية خلال العام بقيمة 3.3 مليار دولار أمريكي، تليها عمان والكويت بصافي بيع بقيمة 688.6 مليون دولار أمريكي و577.1 مليون دولار أمريكي، على التوالي.

من جهة أخرى، بلغت قيمة صافي تداولات المستثمرين الخليجيين 0.14 مليار دولار أمريكي في العام 2023 مقابل 0.36 مليار دولار أمريكي في العام 2022. وكانت مساهمة المستثمرين الخليجيين في قطر هي الأعلى بقيمة 424.0 مليون دولار أمريكي في العام 2023، تليها كلا من السعودية والإمارات بقيمة 325.1 مليون دولار أمريكي. و176.8 مليون دولار أمريكي، على التوالي، في حين تراجعت أنشطة تداول المستثمرين الخليجين في بورصتي الكويت وعمان خلال العام 2023، الأمر الذي عوض جزئيا الشراء الاجمالي من قبل المستمرين الخليجيين. وبلغت قيمة تداول المستثمرين الخليجيين ذروتها خلال شهر مايو 2023، وسجلت أدنى مستوياتها في ديسمبر 2023.

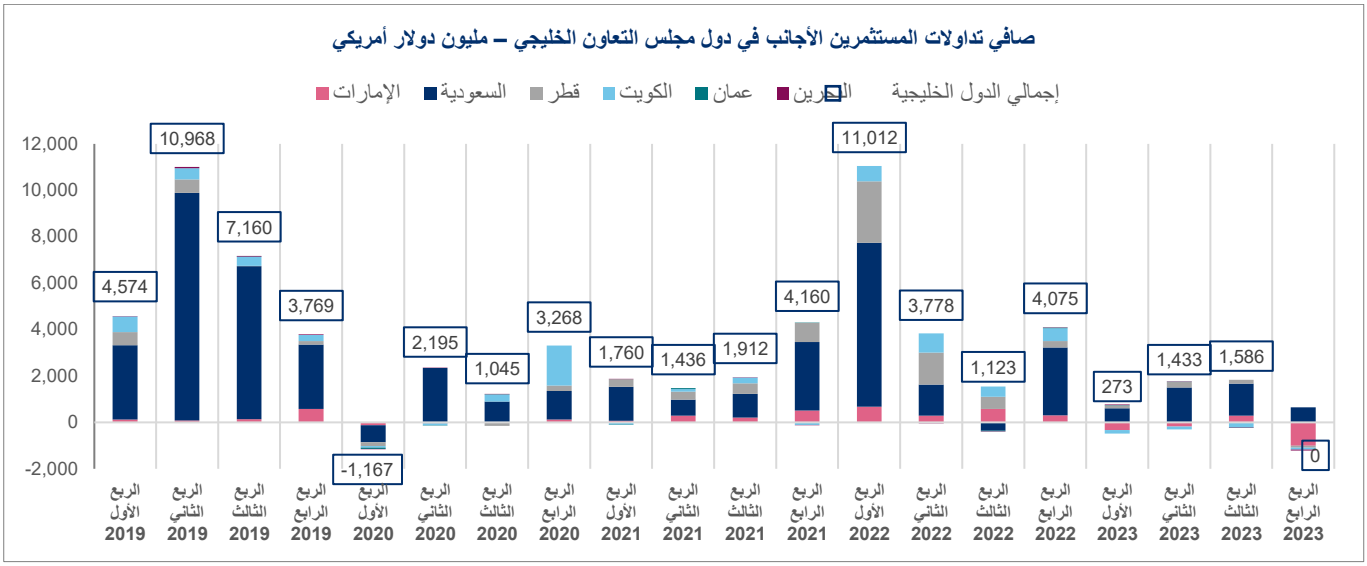

المصدر: أسواق المال الخليجية وبلومبرغ وبحوث كامكو إنفست

وعلى صعيد أنشطة التداول، انخفض إجمالي كمية الأسهم المتداولة في البورصات الخليجية خلال العام بنسبة 9.2 في المائة ليصل إلى 237.3 مليار سهم في العام 2023 مقابل 261.4 مليار سهم في العام 2022. واحتلت بورصة دبي مركز الصدارة بارتفاع كمية الأسهم المتداولة بنسبة 26.2 في المائة، حي تم تداول 47.8 مليار سهم في العام 2023 مقابل 37.9 مليار في العام 2022، تليها السعودية بنسبة 16.6 في المائة، بتداول 50.7 مليار سهم في العام 2023 مقابل 43.5 مليار في العام 2022. في المقابل، تراجعت كمية الأسهم المتداولة في بورصة أبوظبي من 73.7 مليار سهم في العام 2022 إلى 49.7 مليار في العام 2023.

وبالمثل، تراجعت أيضاً القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة في العام 2023 بصفة عامة على مستوى كافة البورصات تقريباً، وكانت بورصتي دبي وعمان هما الاستثناء الوحيد بتسجيلهما نمواً في قيمة الأسهم المتداولة، في حين انخفضت قيمة تداولات بقية الأسواق خلال العام. ووصل إجمالي قيمة التداولات إلى 526.6 مليار دولار أمريكي في العام مقابل 686.0 مليار دولار أمريكي في العام 2022. وسجلت دبي أعلى معدل نمو في أنشطة التداول، حيث ارتفعت القيمة المتداولة من 24.2 مليار دولار أمريكي في العام 2022 إلى 26.0 مليار دولار أمريكي في العام 2023 مما أدى إلى استحواذها على حصة بنسبة 4.9 في المائة في العام 2023 مقابل 3.5 في المائة في العام 2022. كما ارتفعت حصة السعودية من نسبة 66.2 في المائة في العام 2022 أو ما يعادل 454.3 مليار دولار أمريكي إلى نسبة 66.8 في المائة أو ما قيمته 352.0 مليار دولار أمريكي في العام 2022.

أعلى 10 أسهم على أساس القيمة السوقية للأسهم الحرة القابلة للتداول

تم تصنيف خمسة أسهم سعودية ضمن أعلى عشرة أسهم خليجية من حيث القيمة السوقية للأسهم الحرة القابلة للتداول في العام 2023. وشهدت تلك الأسهم تداولات بقيمة إجمالية بلغت 112.8 مليار دولار أمريكي، مما يمثل 21.4 في المائة من إجمالي قيمة تداولات الأسهم الخليجية في العام 2023. وجاء سهم الشركة العالمية القابضة المدرجة في بورصة أبوظبي في صدارة القائمة بوصول القيمة السوقية لأسهمها الحرة القابلة للتداول 23.2 مليار دولار أمريكي، تلاها شركة أرامكو السعودية بقيمة 20.8 مليار دولار أمريكي، ومصرف الراجحي بقيمة 20.3 مليار دولار أمريكي.

في الرسوم البيانية أدناه، قمنا برسم العديد من المؤشرات الرئيسية للأسواق الخليجية مقابل اتجاه التدفقات الأجنبية في الأسواق الخليجية على أساس ربع سنوي. ويسلط الرسم البياني الضوء على العلاقة المتبادلة بين هذه المتغيرات الرئيسية وتأثيرها على كيفية استثمار المستثمرين الأجانب في المنطقة.

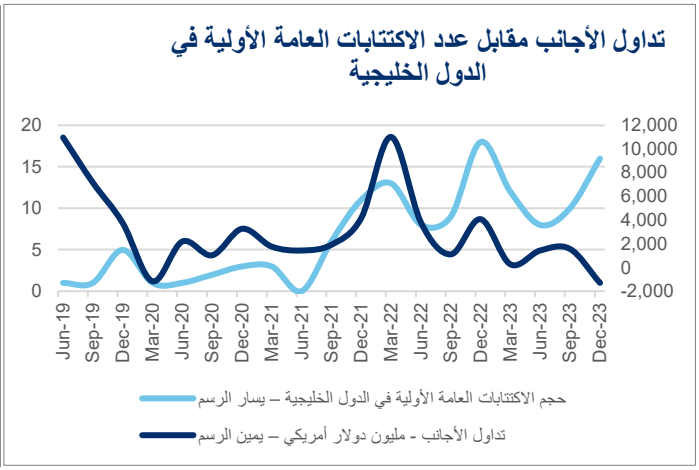

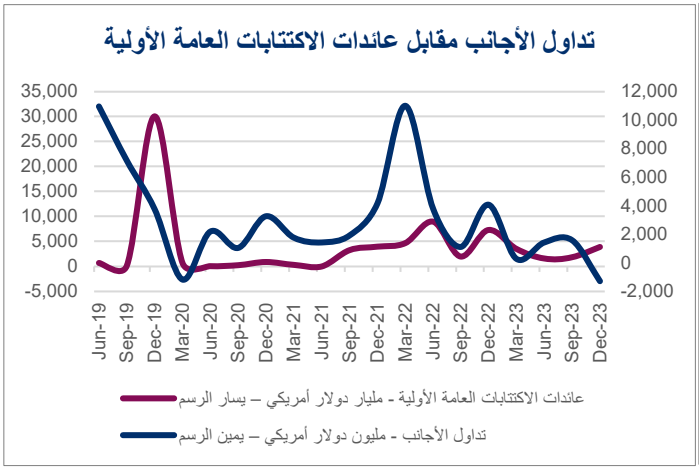

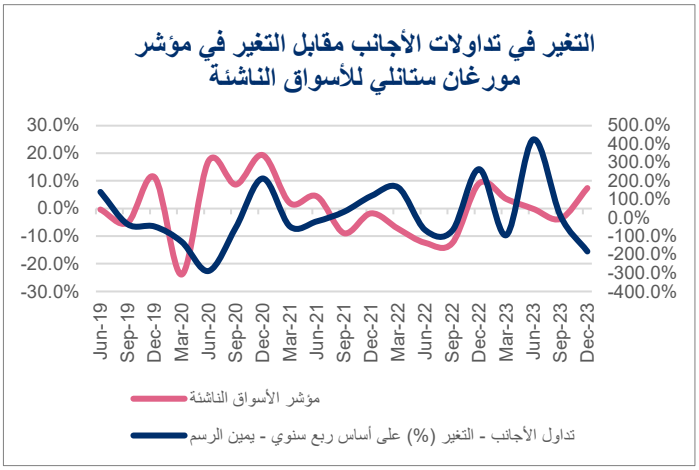

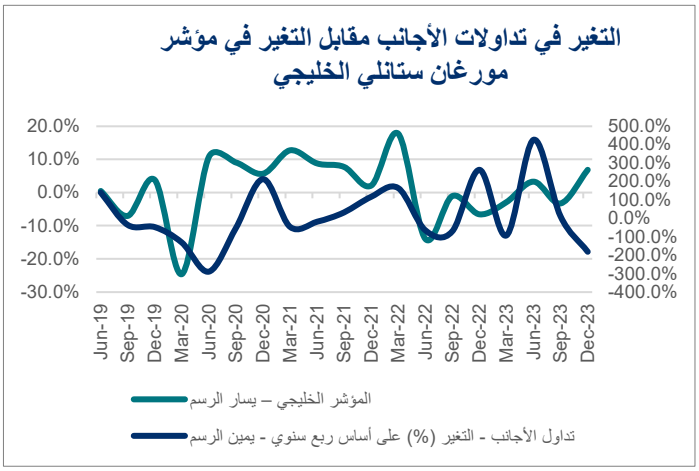

المصدر: أسواق المال الخليجية وبلومبرغ وبحوث كامكو إنفست

وتظهر الاتجاهات بوضوح أن الاكتتابات العامة الأولية لها تأثير كبير على التدفقات الأجنبية إلى المنطقة. لقد قمنا بمقارنة عائدات الاكتتابات العامة الأولية في الدول الخليجية وحجم الاكتتابات العامة الأولية في المنطقة على مدى السنوات الخمس الماضية مقابل تدفق الأموال الأجنبية إلى الداخل والخارج في الأسواق الخليجية. ويظهر الرسم البياني ارتباطا واضحا بين هذه المتغيرات، مما يشير

إلى أن الاكتتابات العامة الأولية تؤدي إلى ارتفاع استثمارات المستثمرين الأجانب.

وتقارن الرسوم البيانية السفلية الاتجاه في المؤشرات الإقليمية مقابل التغير في التدفق الأجنبي إلى المنطقة. وتظهر بوضوح وجود علاقة بين هذه المتغيرات ولكن مع تأثير طفيف متأخر. ويظهر التقرير أن الأموال الأجنبية، وخاصة التدفق السلبي لصناديق الاستثمار، تتبع الاتجاهات في الدول الخليجية ومؤشرات الأسواق الناشئة. ومع ذلك، فإن الانفصال في الربع الأخير بين هذه المتغيرات يشير أيضًا إلى هروب رؤوس الأموال نتيجة القضايا الجيوسياسية. لقد شهدت المنطقة أحداث جيوسياسية على مدى السنوات الخمس الماضية، ونتيجة لذلك، أصبحت المؤشرات مترابطة. لكن الحرب على غزة منذ الربع الأخير من العام 2023 أدت بشكل واضح إلى سحب الأموال من الأسواق الخليجية. وكان هذا واضحاً أيضاً خلال الوباء عندما قام الأجانب بسحب أموالهم من الأسواق الخليجية خوفاً من الانخفاض الممتد في المعايير والتأثير السلبي على الاقتصاد الإقليمي من الانخفاض الحاد في أسعار النفط الخام. ومع ذلك، ومع تعافي الأسواق، أظهر تدفق رأس المال الأجنبي أيضًا انتعاشًا تدريجيًا.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إنّ "كامكو إنفست" *هي شركة مرخّصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").*

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبرُ مضمونُ هذا التقرير، بأيّ شكلٍ من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونيّاً أو ضريبيّاً أو من أيّ نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قراراتٍ استثماريّة. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثماريّة والوضع الماليّ والاحتياجات الخاصّة لفردٍ معيّن. وبناءً على ما تقدَّم، وقبلَ أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند ، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم واهدافهم الماليّة الخاصّة. يخضعُ محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنعُ نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أيّ اختصاص قضائيّ آخر لأيّ شخص آخر أو إدراجهم بأيّ شكلٍ من الأشكال في أيّ مستندٍ آخر أو مادّة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطيّة المسبقة.

قد يبرزُ في بعض الأحوال والظروف، تباينٌ عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنيّة بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديثَ دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكسُ أيّ تغييراتٍ جوهريّة قد تؤثر في توقعات المحلّل بشأن الشركة. من الممكن لتقلّباتِ سعر السهم أن تتسبّبَ في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمنيّ وفقَ هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحلّلين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلاّ أنّه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

ترفضُ كامكو إنفست صراحة كلّ بندٍ أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤوليّة أو يتعارضُ مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستندُ المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامّة الأخرى التي نعتقد بأنّها موثوقة. إنّنا لا نعلنُ أو نضمنُ بأنّ هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامّة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزَمُ كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أيّ مستلم في حال طاولَ تغييرٌ ما أيّ رأي أو توقع أو تقدير مبيّن فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلاميّة بحتة لا تمتّ بصلة لأيّ غرض استثماري او تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أيّ التزام قانونيّ و/أو اتفاقيّة ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أيّ التزام بتحديث معلوماتٍ مماثلة. إنّكم تحملون مسؤوليّة إجراء أبحاثكم الخاصّة وتحليل المعلومات المتضمّنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق الماليّة موضوع التقرير أو أيّ مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضعَ بيانات/معلومات محدّدة للبنود والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكّلُ كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسّر أيّ عبارة واردة في هذا التقرير على أنّه طلبٌ أو عرضٌ أو توصية بشراء أو التصرّف في أيّ استثمار أو بالالتزام بأيّ معاملةٍ أو بتقديم أيّ نصيحةٍ أو خدمةٍ استثماريّة. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق الماليّة. لا ينبغي على الآخرين ممّن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه. يتوجّب على كلّ كيان أو فرد يصبحُ بحوزته هذا التقرير أن يطّلعَ على مضمونه ويحترم التقييدات الواردة فيه وأن يمتنعَ عن التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه حيث يُعدّ من غير القانونيّ تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيّد بأيّ ترخيص أو تسجيل أو متطلّبات قانونيّة.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك."عامة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تندرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلاليّة بحتة ولا تهدفُ بالتالي إلى توقع النتائج الفعليّة بحيث قد تختلف بشكلٍ ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبيّنة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تتدنّى، وقد تشهدُ قيمة الاستثمار كما الايرادات المحقق منه تقلّباتٍ من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاولُ الأسواق الاقتصاديّة ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسيّة أو الماليّة، إلخ...).

لا يدلّ الأداء الماضي على النتائج المستقبليّة. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاصّ) غير دقيقة بالأساس وتخضعُ للرأي والتقدير. إنّها عبارة عن آراء وليست حقائق تستندُ إلى توقعاتٍ وتقديرات راهنة وتعوّل على الاعتقادات والفرضيّات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعليّة اختلافاً جوهريّاً عن المحصّلات والعوائد المصرّح عنها أو المتوقعة وليس هناك أيّ ضماناتٍ للأداء المستقبليّ. تنشأ عن صفقاتٍ معيّنة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامّة لا تناسبُ بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزمُ هذا التقرير على رصدَ أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفيّة استثماريّة كاملة وقد يتّخذ مدراءُ ومسؤولين وموظفين فيها، مواقف تتعارضُ مع الآراء المبيّنة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصّين في كامكو إنفست تزويدَ عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفويّة أو خطيّة حول السوق أو باستراتيجيّات للتداول تعكسُ آراء متعارضة مع الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ولمكاتب التداول خاصّتنا ولأعمالنا الاستثماريّة اتخاذ قراراتٍ استثماريّة لا تتناغمُ والتوصيات أو الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقاتٍ على مستوى خدمات الاستثمار المصرفيّة أو علاقات عمل أخرى تحصلُ في مقابلها على تعويضٍ من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتمّ مراجعة الحقائق والآراء المبيّنة في هذا التقرير من قبل المختصّين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفيّة الاستثماريّة، ويمكن ألاّ تجسّدَ معلومات يكون هؤلاء المختصّين على علم بها. يمتلكُ بنك الخليج المتحد- البحرين غالبيّة أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكيّة أو أن تشهدَ على تضارب مصالح.

اخلاء المسؤوليّة القانونيّة و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلاناتٍ أو ضماناتٍ صريحة أو ضمنيّة. وإنّنا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليّتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنيّة، أيّاً كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانةٍ تتعلّق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معيّن و/أو كلّ ضمانة تتعلّق بعدم المخالفة. لا تقبلُ كامكو إنفست تحمّلَ أيّ مسؤوليّة قانونيّة في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير ، وأيّ إغفالٍ عن أيّ أضرار أو خسائر أيّاً كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضيّة، خاصّة أو تبعيّة، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكّن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأيّ خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤوليّاتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزمة.

شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)
برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق
ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت
هاتف : 6600 2233 (965)+ فاكس: 2249 2395 (965)+
البريد الالكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com
الصفحة الالكترونية : www.kamcoinvest.com